

الفصل الثاني

عهد حكم العثماني الأول

خطط العثمانيين العسكرية

في مطلع ربيع ١٥٣٣/٩٤٠ ، أصدر السلطان سليمان القانوني أمره إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا بالتوجه على رأس قوة من العسكر إلى أذربيجان ونجح في اختراق أذربيجان وأستولى على تبريز في عام ١٥٣٤ . ولتحقيق نتيجة حاسمة ضد الصفويين . سار السلطان على رأس الجيش في ذي القعدة من السنة نفسها متجها إلى تبريز . وفي نهاية ربيع الأول ١٥٣٤/٩٤١ ، التقى السلطان بالصدر الأعظم قربي تبريز . ومن هناك تحرك على رأس القوات العثمانية متجها إلى السلطانية جنوبي بحر قزوين للقاء طهماسب والأستيلاء على على عاصمته قزوين والأجهزة على الدولة الصفوية . وواقع هزيمة كبيرة ومأحقة بالجيش الصفوي بالقرب من نهر (قزل اوزون) في الجنوب الشرقي من أذربيجان . وانفتح الطريق أمامه على قزوين . ولكن مافشل في الشاه من مواجهة الجيش العثماني نجح في الطقس وسوء الأحوال الجوية . حيث هطلت الأمطار الغزيرة وتساقطت الثلوج واشتد البرد .

الأدارة :

بعد أن سيطرت الدولة العثمانية على العراق قسمته على أربع ولايات : بغداد وفيها ثمانية عشر لواء إضافة على المركز . والموصل وفيها ستة الوية . وشهرزور وفيه واحد عشريتين سنجقاً بما فيها القلاع ، والبصرة ولم يكن فيها سناجق لتركيبها العشائري وتجبى ضرائبها بالاتزام . وقد حدثت تبديلات فرعية في هذه التقسيمات . ويرأس الجهاز الحكومي الوالي وغالباً ما يكون برتبة وزير . ولولي بغداد صلاحيات اوسع مما لولاية الاخرين ، فكان له الحق في تعيين بعض الموظفين ومصادرة اموالهم ومسؤول وهو مسؤول عن الادارة المدنية والعسكرية . وعلية ضمان ولاء ولايته والمحافضة على امنها وقيادة الجيش في الحملات العسكرية . ويساعد الوالي الموظف يعرف باسم كتحدا . وهو يعاون الوالي في الشؤون العسكرية والسياسية وينوب عنه عند غيابه .

أما الدفتردار فهو المسؤول عن الأحوال المالية بتسجيل إيراداتها ومصروفاتها في سجل خاص . ويلي الوالي في المكانة الاجتماعية القاضي ، فهو المسؤول عن تطبيق العدل والاهتمام بالمسائل الشرعية والإشراف على جمع الضرائب ومراقبة الأسواق وغالبا ماتكلفه الحكومة بمراقبة عمل الوالي .